

Belhadj: La hausse du taux directeur de la BCT, une mauvaise décision



تحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية يتطلب زراعة 100 ألف هكتار من "السلجم" في أفق سنة 2030



الجراية: للترفيغ في نسبة الفائدة المديرية إيجابيات وسلبيات



الياس حمزة: "وزارة الفلاحة مُجندة لموسم الحصاد وحماية صابة الحبوب من كل مخاطر الإتلاف"



CONNECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

AR

الياس حمزة: "وزارة الفلاحة مُجندة لموسم الحصاد وحماية صابة الحبوب من كل مخاطر الإتلاف"

قال محمود الياس حمزة وزير الفلاحة خلال إفتتاح الصالون المتوسطي 13 للصناعات الغذائية الذي تنظمه جمعية معرض صفاقس الدولي من 18 الى 22 ماي الجاري بأن مسألة الأمن الغذائي هو شغل تونس الشاغل سواء في ما يتعلق بالحبوب او تربية الماشية

وأرجع ما يسجله قطاع الأعلاف من صعوبات إلى السياق العالمي، مشيرا إلى أنه تمت مطالبة موردي المواد الأولية العلفية بتجميد سعر الأعلاف، مع مواصلة النظر بجدية كاملة في هذا الملف خدمة للفلاح والمنظومة الفلاحية.

وأفاد، من جهة أخرى، بأن وزارة الفلاحة مجندة لموسم الحصاد وحماية صابة الحبوب من كل مخاطر الإتلاف بما فيها الحرائق، بالتنسيق مع كل الوزارات المعنية، ولا سيما وزارة الداخلية ووزارة التجهيز ووزارة الدفاع الوطني.

وحول ما راج حول سحب الثقة من رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة عبد المجيد الزار، قال الوزير انه لا تعليق له عن الموضوع لانه لا علم له بما يجري في المنظمة.

الجراية: للترفيغ في نسبة الفائدة المديرية إيجابيات وسلبيات

أوضح الخبير الاقتصادي محمد الجراية في تصريح لموزاييك اليوم الأربعاء 18 ماي 2022 أنّ قرار البنك المركزي التونسي الترفيغ في نسبة الفائدة المديرية له سلبيات وإيجابيات في الآن ذاته.

الإيجابيات

واعتبر الجراية أنّ البنك المركزي وجد نفسه مجبرا على الترفيغ في نسبة الفائدة المديرية من 6.25% إلى 7%، من أجل تغطية نسبة التضخم التي بلغت نسبة 7%، بالإضافة إلى كبح الطلب المتزايد على السيولة في المنظومة المالية والبنكية الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار والتضخم.

وأوضح أنّ الظرف اليوم مناسب للترفيغ في نسبة الفائدة المديرية بما أن تونس مقبلة على موسم سياحي وفلاحي واعدن وسيكون لهما مردود مالي ستتفع به الاقتصاد والميزانية التونسية، وأنّ هذا الترفيغ سيخفف من ضغط الطلب على العملة الصعبة وسيحسن من أداء الدينار التونسي مقارنة ببقية العملات وعلى رأسها الدولار .

انعكاسات سلبية

من جهة أخرى، اعتبر أنّ هذا القرار ستكون له انعكاسات سلبية أكبر من إيجابياته، وأولها الترفيغ في نسبة القروض وخاصة منها ذات نسبة الفائدة المتغيرة والتي تمس من التونسيين والمؤسسات، مشيرا إلى أنّ عديد المواطنين سيجدون قيمة قروضهم قد ارتفعت.

خلفيات القرار

وبين الخبير الاقتصادي، أنّ النسبة المديرية أو نسبة الفائدة هي النسبة المرجعية التي يتحكم بها البنك المركزي والتي يتم بمقتضاها تداول القروض بين البنوك والمنظومة البنكية المالية والبنك المركزي .

وأضاف أنّ مجلس إدارة البنك المركزي ينظر في الظروف والعناصر الاقتصادية ويقرر إما المحافظة على نسبة الفائدة المديرية أو تعديلها، ويكون ذلك بهدف المحافظة على التوازنات المالية في السوق المالية، وكبح جماح التضخم أو تغطيته، والهدف الثالث هو تحريك وتشجيع الاقتصاد والاستثمار

وأبرز أنّ نسبة الفائدة المعدلة للسوق المالية (tmm) ليس تحت سلطة البنك المركزي ولا يتحكم فيه بل هو خاضع لقاعدة العرض والطلب ويتم استعماله في المعاملات المالية من تمويل أو افتراض بين المؤسسات المالية.

تحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية يتطلب زراعة 100 ألف هكتار من "السلمج" في أفق سنة 2030

أكد رئيس جمعية الفلاحة المستدامة، عبد العزيز بوحجة، السعي كمتدخلين في المجال الفلاحي إلى تخصيص 100 ألف هكتار لزراعة السلمج في تونس في أفق 2030، سيما وأنّ تونس قد تمكّنت خلال الموسم 2020/2021 من تقليص الواردات بقيمة 70 مليون دينار بفضل الانخراط في منظومة التداول الزراعي (زراعة السلمج). ولاحظ بوحجة، في اختتام أشغال الملتقى المغاربي الأول للبذور والبروتينيات الزيتية، الإربعاء، بالعاصمة تحت شعار "تنمية البذور الزيتية: تحد استراتيجي للسيادة الغذائية" أهمية لفت انتباه كل من وزارة الفلاحة والتجارة والاقتصاد إلى جدوى منظومة التداول الزراعي لتعزيز زراعة السلمج في ظل النقص، الذي تشكو منه الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في المجال الغذائي، خاصة، في ما يتعلق بالزيوت والمواد الأولية في صناعة الاعلاف، حيث شهدت زراعة السلمج اقبالا متزايدا منذ 8 سنوات من قبل الفلاحين. وأكد عبد العزيز بوحجة نجاح تجربة زراعة السلمج الزيتي، بما يضمن خصوبة الأرض والجودة العالية ووفرة إنتاج الزراعات الكبرى، بما فيها الحبوب من خلال التداول الزراعي مشيرا في هذا السياق إلى أنّه تمّ تخصيص 400 هكتار لزراعة السلمج في 2014 لتصل الى 15000 هكتار سنة 2021.

وأفاد أنّ 600 فلاحا انخرطوا في زراعة السلمج الزيتي في ظل الامتيازات، التي يوفرها، سيما وأنّها تدرج في منظومة الزراعة التعاقدية، التي تمكّن الفلاح من ضمان بيع انتاجه مسبقا بالاتفاق مع مصنعي الزيوت، بالاضافة إلى التأطير والمرافقة للفلاح خلال كلّ أطوار زراعة السلمج من قبل المتدخلين والجمعيات العاملة في المجال. وفي جانب اخر، قرر الفاعلون في قطاعات البذور الزيتية في تونس والجزائر والمغرب وفرنسا توحيد جهودهم من أجل اقتراح حلول مستدامة لكل المشاكل المشتركة المتعلقة بزراعة السلمج، لبناء نهج جماعي على نطاق المنطقة وتحديد استراتيجية مشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجيوسياسية وفق بيان تم توزيعه وتحصلت/وات/ على نسخة منه. وأشار البيان الى اهمية التزام سلط الاشراف بدعم نهج التداول الزراعي وإدراجه في استراتيجية وطنية، من خلال اقتراحات المعهد الوطني للمحاصيل الحقلية وقرطاج للحبوب وجمعية الزراعة المستدامة وجمعية التعاون من أجل التنمية الدولية لقطاعي البذور الزيتية والبروتين. وتقوم بلدان المغرب العربي بتوريد 90 بالمائة من حاجياتها من الزيوت النباتية والبروتينات (الزيت وفول الصويا بشكل أساسي)، فضلا عن تزايد استهلاك الزيت في المنطقة ولا يمكن لزيت الزيتون، الذي تزيد كلفته عن الزيت النباتي، الايفاء بحاجيات المستهلك إلا بشكل جزئي جدير بالذكر ان تونس تطمح، على المدى البعيد، إلى تخصيص 150 ألف هكتار كمساحة مزروعة من السلمج وتحقيق محصول بحجم 240 ألف طن وتحسين مردود القمح الذي يلي الكولزا .

شيبوب: التعريفات الجديدة للكهرباء اقتصرت على كبار المستهلكين مع مراعاة الشرائح الاجتماعية

أفاد مدير عام الكهرباء والانتقال الطاقوي بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم بلحسن شيبوب اليوم الاربعاء 18 ماي 2022 بأنّ تعديل الزيادة في أسعار الكهرباء تشمل الأشخاص الذين يتجاوز استهلاكهم 200 كيلواط في الساعة ويمثلون 15 بالمائة من حرقاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أي قرابة 500 ألف حريف.

وقال بلحسن شيبوب : “إنّ التعريفات الجديدة اقتصرت بالأساس على كبار مستهلكي الكهرباء والغاز من الحرقاء المنزليين مع مراعاة بقية الحرقاء والشرائح الاجتماعية.”

وأضاف شيبوب خلال حضوره في برنامج “اكسبراسو” أنّ الزيادة ستشمل حرقاء الضغط المرتفع والضغط المتوسط مثل المصانع والمقرات الكبيرة، مبيّنا أنّ سعر الكيلواط الواحد في الساعة بسعر 176 مليون وأصبح ثمنه 218 مليون مع المحافظة على الدعم. وأشار ضيف البرنامج إلى أنّ الدعم الذي توفرّه الدولة للطاقة يبلغ 5200 مليون دينار وهذا ما يعادل ميزانية وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية، مبرزا أنّ قانون المالية لسنة 2022 تم انجازه على اعتبار وأنّ سعر برميل النفط لا يتجاوز 75 دولار في حينه أنّ سعره بلغ اليوم 101 دولار.

وأكد مدير عام الكهرباء والانتقال الطاقوي بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم بلحسن شيبوب أنّ هذا الطرف دفع إلى ضرورة التعديل في أسعار الكهرباء لكن كع مراعاة الشرائح الاجتماعية.

وأفاد شيبوب بأنّ تونس منذ عقود تشتري حاجياتها من الغاز الطبيعي من الجزائر، مؤكّدا أنّه لا وجود لمشكل مع الجزائر، إلا في صورة تجاوز الكميات المعتادة وتونس تتجاوز هذه الكميات بـ50 بالمائة.

ودعا بلحسن شيبوب إلى ترشيد استهلاك الطاقة.

بلال سحنون: حجم المبادلات على الأسهم انخفض بنسبة 50 بالمائة في الثلاثي الأول من العام الحالي

كشف المدير العام لبورصة تونس بلال سحنون، اليوم الثلاثاء 17 ماي 2022، أنّ المؤشر العام سجل منحى إيجابيا قدر بـ3.5 بالمائة نتيجة ارتفاع مردودية المؤسسات وزيادة رقم أعمالها بنسبة 10.2 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

واستدرك سحنون القول، خلال ندوة صحفية لتقديم ملخص نشاط البورصة في الأربعة أشهر الأولى من سنة 2022، إن حجم المعاملات على الأسهم انخفض بنسبة 50 بالمائة وهو ما يعد مصدر قلق خاصة في علاقة باستقطاب المستثمرين وتحديدًا سهولة الدخول للسوق والخروج منها، مشيرًا إلى أن هناك حالة ترقب ولا وجود لاندفاع كبير نحو الإستثمار في البورصة باعتباره يبقى استثمارًا مخاطرًا، زد على ذلك ما خلفته جائحة كوفيد من تداعيات، دون أن ننسى الحرب في أوكرانيا والتجاذبات بين الشرق والغرب ما أدى إلى تحول اهتمامات المستثمرين عن الأسواق الناشئة مثل تونس حيث تغيرت الوجهة في هذا السياق.

وبخصوص الشركات التي قامت بنشر قوائمها المالية، أوضح المدير العام لبورصة تونس أن هناك 49 شركة قامت بالتصريح في الجلسات العامة أو قدمت مواعيد هذه الجلسات.

ومن بين هذا العدد توجد 35 شركة قامت بتوزيع المرباح، مبينا أن بقية الشركات تقوم تباعا بالتصريح إلى أن تكتمل القائمة بالنسبة للأرقام المالية لسنة 2021. ووصف سحنون مسألة الإدراج في بورصة تونس بالصحراء القاحلة في إشارة إلى عدم تسجيل أي إدراج جديد في السنة الحالية رغم وجود ملفات في الغرض لأربع أو خمس شركات في طور متقدم جدا لكن لم ترد هذه الملفات إلى الآن على البورصة، معتبرا أنه يمكن الحديث عن "بهتة" المستثمرين وكذلك الشركات المدرجة في انتظار تجاوز هذا السياق وطنيا وعالميا.

وبخصوص سؤال حول تراجع الدينار التونسي أمام الدولار الأمريكي وتأثيراته على الاستثمار، شدد بلال سحنون على أن الطلب المتزايد على الدولار من قبل المستثمرين أدى إلى صعوده أمام عدة عملات ومن بينها الدينار مضيفا أن العملة التونسية لازالت متماسكة ولا وجود لتأثير كبير خصوصا وأن الدينار لم ينخفض أمام عملات أخرى مثل اليورو .

أما في مايتعلق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، اعتبر المدير العام لبورصة تونس أن الرسالة الأولى في صورة التوصل إلى اتفاق هي رسالة للأسواق المالية ومن خلالها لكل المستثمرين لإستعادة الثقة في الدين التونسي وفي إصدارات الدولة التونسية.

Belhadj: La hausse du taux directeur de la BCT, une mauvaise décision

FR

L'expert économique, Aram Belhadj, est revenu, ce mercredi 18 mai 2022, sur la décision de la Banque centrale de Tunisie concernant l'augmentation du taux directeur de 75 points de base.

Belhadj a considéré qu'il s'agit d'une décision inattendue qui aura des répercussions sur les sociétés et les citoyens, notamment en ce qui concerne les crédits de consommation.

Il a, par ailleurs, fait savoir qu'il s'agit d'une mauvaise décision, puisque le

19 Mai 2022

taux d'inflation en Tunisie ne dépend pas seulement des facteurs internes mais aussi de ceux externes, surtout dans le cadre de la guerre en Ukraine.

Il convient de rappeler que le Conseil d'administration de la Banque centrale de Tunisie a examiné, lors de sa réunion tenue le 17 mai 2022, les dernières évolutions économiques et financières et a décidé de relever le taux directeur de la Banque centrale de Tunisie de 75 points de base à 7,0%, ce qui se traduirait par un relèvement des taux des facilités de dépôt et de prêt marginal à 6,0% et à 8,0% respectivement.

Cette décision entre en vigueur à partir du 18 mai 2022.

Par cette action, le Conseil vise à contrer les tensions inflationnistes qui se profilent à l'horizon de prévision et à éviter une accélération de l'inflation et une accentuation du déséquilibre extérieur, selon le communiqué de la BCT.

Industrie du textile-habillement | La résilience à toute épreuve

Les prochaines années seront-elles synonymes de big bang pour le textile national ? En tant que grand pourvoyeur d'emplois au pays, comment peut-on revigorer ce secteur, encourager la production nationale au moment où les produits «made in Tunisia» font face à une concurrence farouche de la part des produits importés, et œuvrer à instaurer un climat de concurrence loyale sur le marché national ?

Le secteur textile-habillement, pilier de l'économie tunisienne, a connu, ces dernières années, une situation de perte de vitesse, voire de crise, matérialisée par la baisse des investissements et des exportations, une perte d'emplois (environ 40.000 emplois) et un recul sur le rang des fournisseurs de l'UE, devancé par des pays concurrents de la zone Euromed.

Cette situation résulte entre autres d'un retard accusé dans la mise en œuvre des stratégies sectorielles précédemment élaborées. Un tel retard est dû principalement à un déficit des capacités d'exécution, de gouvernance et de

19 Mai 2022

pilotage, de formation, de promotion, d'infrastructures, d'environnement d'affaires...

Climat des affaires morose

La position géographique de la Tunisie est attractive des investissements européens, mais le pays ne tire pas tout le bénéfice de cette position, en raison de la morosité du climat des affaires. « C'est un grand handicap pour les marchés des petites et moyennes séries et du sur-mesure, car il pousse celles-ci à la migration vers d'autres destinations concurrentes à la Tunisie », précise la Fédération tunisienne du textile-habillement (Ftth).

Dans l'industrie textile et habillement, les entreprises employant 10 personnes occupent 157.742 salariés. Le segment offshore est prépondérant dans les trois branches industrielles employant le plus grand nombre de cet effectif, à savoir la confection, la bonneterie et le finissage, où entre 91 et 93 % des salariés travaillent pour l'exportation.

Le nombre d'entreprises à participation étrangère est de 557, dont 383 sont à capitaux 100 % étrangers. 539 entreprises sont totalement exportatrices.

D'après les données de l'analyse sur le secteur du textile-habillement, réalisée par le Centre technique du textile (Cettex), la balance commerciale du secteur a enregistré, en 2021, une baisse de 4,2 points, tout en demeurant excédentaire à 125,2%, contre 129,3%, en 2020.

Toujours au cours de l'année 2021, la valeur des exportations du secteur a atteint 7.634 MD, ce qui signifie que les exportations ont augmenté de 12,48% en dinars, de 13,47% en euros et de 22,85% en poids, par rapport à l'année 2020.

Les exportations de la filière habillement ont enregistré une hausse de 15,73 % en DT et de +11,35% en poids, tandis que celles de la filière textile ont baissé de 0,11% en DT et augmenté de 30,39% en poids, par rapport à 2020.

Concernant les importations, la valeur a atteint 6.098 MD, soit une hausse de 16,22% et de 6,07% en poids, par rapport à l'année 2020.

Pour les intrants en textile, ils ont augmenté de 16,12% en DT et de 5,71% en poids. Quant aux importations d'habillement, elles ont également enregistré une hausse de 16,68% en DT et de 15,44% en tonnes.

Enjeux et leviers stratégiques

Un plan de relance du secteur du textile et de l'habillement (2019-2023) a été mis en place en 2019, en se basant sur six leviers stratégiques. Il s'inscrit dans le cadre d'un pacte sectoriel de partenariat public-privé. Ces deux secteurs s'engagent, en effet, en tant que parties prenantes à respecter un certain nombre d'impératifs et de mesures à chaque niveau de levier.

Le premier levier consiste en la stratégie et la gouvernance à travers la mise en place d'un modèle de gouvernance public-privé adapté. « Trois composantes essentielles ont été réfléchies en tant que base dudit modèle. Il s'agit d'un Conseil national stratégique du secteur textile (Cnst), d'un fonds dédié au développement du secteur, ainsi que d'une instance de pilotage de l'exécution du plan de relance (Agence de pilotage) ». Le deuxième levier est l'intégration, qui se manifeste par une dizaine de projets stratégiques d'intégration identifiés.

Le troisième levier consiste en la promotion qui sera accentuée sur les marchés traditionnels et nouveaux. Pour ce faire, « il faudra trois actions majeures, à savoir construire et développer une proposition de valeur par filière sur la base des facteurs-clés d'attractivité et des cibles, établir un Plan Go to Market par filière, ainsi que développer la diplomatie économique pour favoriser le développement et l'accès aux marchés traditionnels (UE) et nouveaux (USA, Afrique) ». Le quatrième levier est celui de la formation qui sera co-construite et adaptée aux besoins des différentes filières textiles. Le cinquième levier concerne les infrastructures à travers la mise en place d'une logistique performante. Cela signifie « offrir des infrastructures de qualité et aux meilleurs standards internationaux, ainsi qu'améliorer la compétitivité logistique des filières : les zones industrielles, les infrastructures eau et environnement, et notamment un parc de production d'énergie ».

Le dernier est celui de l'environnement des affaires, un des leviers-clés du plan de relance. Il s'agira donc de mettre en place des mesures incitatives adaptées aux attentes du secteur du textile et de l'habillement. Ces mesures

consistent à « permettre des incitations spécifiques adaptées aux attentes du secteur (dont la tarification préférentielle de l'énergie , de l'eau et de l'environnement, à établir des contrats programmes avec les entreprises leaders, à faciliter les procédures administratives (export, implantation IDE et autres), à lancer des mesures de rationalisation des importations (contrôle technique, prix tendance...), à instaurer une concurrence loyale entre les importateurs et les fabricants pour le marché local, ainsi qu'à faciliter la commercialisation de 30% des produits des entreprises totalement exportatrices sur le marché local ». Ayant consigné dans ce document unifié leurs engagements mutuels, les partenaires espèrent apporter à l'ensemble des investisseurs et régulateurs/autorités la visibilité nécessaire sur les perspectives du secteur textile d'ici à 2023. Les investissements relatifs aux projets stratégiques d'intégration sont de l'ordre de 265 à 345 millions de dinars tunisiens, dont plus de la moitié est mobilisé sur les deux premières années du plan.

L'entreprise autrement | A quand la fin de tous ces conflits ?

Y en a vraiment marre ! A cause des conflits politiques et autres, qui ne finissent pas de nous empoisonner la vie, notre pays n'a pas réussi, en effet, à progresser ni à se développer. Pire, il ne fait que regresser après un timide bond en avant durant les quelques années qui avaient suivi son indépendance politique.

Conflits politiques et autres ont, en effet, et depuis 1955, engagé le pays sur une mauvaise voie et renforcé sa dépendance à tous les niveaux. Même la pseudo- stabilité politique et sociale d'avant-2011 était illusoire et était truffée de conflits de tous genres, la plupart d'entre eux étaient larvés.

Et la réalité est ainsi devenue encore plus inquiétante que toute autre époque, car nettement violente et aveugle et parce que le conflit conditionne, aujourd'hui, toutes nos relations. Etat- société, homme-femme, salarié-employeur, élève-enseignant, consommateur- commerçant ou prestataire de service, producteur-distributeur, etc.

Tous ces conflits, qui ont fait regresser le pays sur tous les plans et dans tous les domaines, ont eu pour principales expressions, le mal-développement et la destruction de la citoyenneté (pour notre humble contribution nous avons proposé le concept d'anti-citoyen).

19 Mai 2022

Aujourd'hui, notre peuple, dont la majeure partie est composée d'analphabètes politiques, juridiques et économiques avec zéro en histoire du pays, est plus divisé que jamais. Et aussi totalement blasé. Aujourd'hui, les conflits sont en train de devenir plus menaçants et risquent de plonger le pays dans une guerre fratricide.

Et pour cause, une atmosphère fortement électrique qui sévit depuis le 25 juillet dernier après avoir été longtemps chargée. Or, les gens ont besoin de travailler, de trouver un travail ou de faire travailler leur argent, non à s'entretuer, encore moins pour des chimères.

Et la pseudo- feuille de route du 13 décembre dernier, et ses suites sur le terrain, censée mettre fin au bouillonnement général, n'a fait que jeter l'huile sur le feu. Résultat, un formidable imbroglio politico-juridique mettant profondément en question la légalité et du pouvoir actuel et aussi tous ses actes, auquel est venue s'ajouter la décision anticonstitutionnelle de dissoudre le Parlement.

Ne nous voilons pas la face. Armé de quelques slogans, populisme pur jus, argant un soutien populaire qui reste à prouver (une partie de la rue n'étant pas le peuple), le pouvoir de fait a adopté la politique de la fuite en avant.

Ni vrai dialogue, ni mobilisation, ni plans, ni programmes, rien que des discours haineux, des accusations, pour la plupart d'entre elles sans fondements ni contre des personnes bien déterminées et des décrets-lois , souvent pour des décisions qui n'ont rien à voir avec les mobiles exposés le 25 juillet dernier.

Le locataire de Carthage a, en effet, et depuis son accession à la magistrature suprême, pris une position belliqueuse avec la ferme volonté de tout changer, selon ses propres projets et par la contrainte. Pour lui, tout opposant est un traître qui complotte avec les puissances étrangères pour le déstabiliser, lui, le sauveur providentiel du pays.

Au lieu de mobiliser le peuple dans le but de mieux affronter les énormes problèmes qui continuent de le torturer et d'empoisonner sa vie et celle des générations futures, les acteurs politiques sont, donc, en train de mobiliser, chacun ses partisans. Et pas n'importe lesquels, ceux qui sont prêts à tout pour éliminer les adversaires. Des graines de milices armées sont peut-être en train de germer.

19 Mai 2022

Aujourd'hui plus que jamais, nous avons besoin de rétablir la vérité à propos de tout ce qui s'est passé depuis 1955. Année qui a vu l'éclatement d'un drame politique qui a eu des suites meurtrières et qui a fondé la société sur le paradigme du conflit, de l'exclusion et de la violence. Paradigme qui continue, aujourd'hui, de conditionner tout notre peuple et qui risque de donner naissance à des actes concrets.

Sans cela, les contre-vérités accumulées depuis cette date-là continueront à alimenter les conflits et saborderont tout effort de réconciliation. Nous avons besoin de rétablir la vérité et aussi d'un processus participatif et représentatif, c'est-à-dire un dialogue institutionnalisé, qui devra déboucher sur l'adoption d'un plan de sauvetage du pays.

Or, tant que les représentants des différentes composantes, politiques et autres de notre société, ne se sont pas réunies au sein d'un congrès (et non un simple dialogue), aucune mesure ou panoplie de mesures ne pourrait nous sortir du borborygme dans lequel le pays se débat.

Aucun salut n'est donc possible sans la tenue, le plus tôt possible, d'élections, législatives et présidentielles (Oui, Saïed représentant une grosse part du problème). Les nouveaux pouvoirs seront eux appelés à organiser les changements souhaités. Et ce, grâce à des projets que le congrès national, déjà cité, aura préparés.

Aucun salut aussi sans l'adoption d'un plan national de remise à niveau de la population dans tous les domaines vitaux et un second de lutte contre l'analphabétisme politique et économique de l'écrasante majorité du peuple, appelé à s'exprimer à travers les urnes sur des questions vitales.



Bitcoin en Centrafrique : la Cobac monte à son tour au créneau

En réaction à la promulgation le 22 avril dernier, d'une loi sur la cryptomonnaie, faisant du bitcoin la monnaie officielle et de référence de la Centrafrique au côté du franc CFA, la Commission bancaire de l'Afrique centrale (Cobac) s'est réunie lors d'une session extraordinaire le 6 mai visant à examiner les impacts de la cryptomonnaie sur la stabilité du système monétaire.

À la demande des pays de la Cemac, révoltés par l'adoption d'une loi sur la cryptomonnaie par Bangui, Abbas Mahamat Toli, gouverneur de la Banque des États de l'Afrique centrale (BEAC) avait écrit à Hervé Ndobu, le ministre centrafricain des Finances et du Budget, pour organiser cette session.

Lire la suite :

<https://www.jeuneafrique.com/1347482/economie/bitcoin-en-centrafrique-la-cobac-fixe-a-son-tour-ses-regles/>

Minerais « verts » : au Cap, l'industrie extractive à l'heure de la transition énergétique

« Transition énergétique », « ESG [Environmental, social and governance – critères environnementaux, sociaux et de gouvernance] », « hydrogène vert » resteront les maîtres mots de la rencontre Investing in Mining Indaba 2022, figurant à l'ordre du jour de tous – ou presque – les panels de présentation. Pour le continent, et en particulier pour l'Afrique du Sud hôte de cet événement depuis une vingtaine d'années, l'urgence est particulièrement palpable sur le front de la décarbonation. Le pays dépend à 70 % du charbon pour son mix énergétique, tandis que son taux de chômage, de plus de 35 %, est l'un des plus élevés d'Afrique. Comment négocier la réduction du recours à cette énergie fossile sans aggraver encore la situation de l'emploi ?

Lire la suite :

<https://www.jeuneafrique.com/1346643/economie/minerais-verts-au-cap-lindustrie-extractive-a-lheure-de-la-transition-energetique/>

La Russie ferme le bureau de la radio-télévision canadienne CBC

La Russie a annoncé mercredi fermer le bureau de Moscou de la radio-télévision canadienne CBC et l'annulation des accréditations et visas de ses journalistes, en réplique à l'interdiction de diffusion de chaînes du groupe russe RT au Canada.

"La décision a été prise d'adopter des mesures de représailles du fait des actions du Canada, en l'occurrence il s'agit de la fermeture du bureau de correspondance à Moscou de la radio télévision CBC, y compris l'annulation des accréditations et visas de ses journalistes", a annoncé la porte-parole du ministère russe des Affaires étrangères, Maria Zakharova.

19 Mai 2022

CITATION DU JOUR



Direction

Communication